قراءة في السياسة الاستعمارية بمنطقة ورقلة 1957- 1962م

المنظمة المشتركة للمناطق الصحراويةOCRS – أنموذجا

د/رضوان شافو
جامعة الوادي(الجزائر)

Résumé

Cet article traite la politique coloniale dans la Région de Ouargla à travers les activités de l'Organisation Commune des Régions Sahariennes entre 1957 - 1962 ,et ses effets positifs et négatifs sur la population, dans le cadre de la réalisation du projet de la sécession de Sahara du nord.

تقديم:

تعود البدايات الأولى للاحتلال الفرنسي لمنطقة ورقلة إلى يوم 27 جانفي 1854م، حيث تم إخضاع كل قرى ومداشر ورقلة، بعد مقاومة شرسة أبداها السكان بقيادة الشريف محمد بن عبد الله، وبعد سقوط مدينة وقراها في يد القوات الفرنسية غادرت هذه الأخيرة باتجاه منطقتي وادي ريغ ووادي سوف لاستكمال عملية الغزو الاستعماري،تاركة عملائها يحكمون البلاد، حيث نصبت سي زبير ولد بوبكر آغا على ورقلة، غير ان الوضع الأمني لم يستقر في ورقلة مما دفع بالقوات الفرنسية العودة إلى ورقلة في ذكري عيد المسيح سنة 1857م لاستتباب الأمن وفرض السيطرة من جديد لمدة ثلاث سنوات، ثم عينت سنة 1860م السي زبير ولد بوبكر سيدي الشيخ خليفة على ورقلة، إلا أن هذه الأخيرة تحررت مرة أخرى سنة 1871م من طرف الشريف بوشوشة، ونصب فيها السي الزبير مرة أخرى آغا على ورقلة، وغادر بوشوشة متجها نحو منطقة وادي سوف.لكن القوات الفرنسية عادت مرة أخرى مجهزة بإمدادات عسكرية بقيادة الجنرال دولا كروا DeLacroix ،وأعاد احتلال ورقلة من جديد في 5 جانفي 1872م،وعلى اثر هذا الاحتلال نصبت السلطة الاستعمارية الملازم محمد بن دريس آغا على ورقلة وتقرت،وطلبت منه ملاحقة الشريف بوشوشة وإلقاء القبض عليه،إلا أنّه في سنة 1877م تم عزل بن دريس بسبب ارتكابه العديد من التصرفات التي لا ترضي الفرنسيين، وعينت مكانه الآغا عبد القادر بن عمر، وعلى ما يبدوا أن هذا الآغا الجديد لم يستقر في آغاويته، فبعد ثلاث سنوات قدم استقالته بسبب الغزو الفرنسي لتونس سنة 1881م، والذي انعكس على سكان ورقلة بحكم العلاقة الأخوية الموجودة بين الجالية الورقلية بتونس والتونسيين، والتي هاجر إليها الورقليون عقب احتلال ورقلة من جديد سنة 1872م. لتستقر هذه المرة القوات الفرنسية نهائيا عام 1882م بعدما تم تنصيب أول مركز عسكري فرنسي بمنطقة الرويسات تحت قيادة الفريد لوشاتولي A.Le chatelier،وفي نوفمبر 1887م تم بناء برج عسكري على يد الهندسة العسكرية في منطقة بني ثور.[1]

ومند استقرار الفرنسيين بمنطقة ورقلة سعت الحكومة الفرنسية إلى تطبيق سياسة استعمارية أفرزت جملة من التحولات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية كان لها الأثر البالغ على المجتمع الورقلي،وقد تواصل الاهتمام الفرنسي بمنطقة ورقلة كلما ظهرت ظروف جديدة تخدم المصالح الفرنسية،حيث ازدادت حدة هذا الاهتمام بهذه المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية في إطار استغلال المناطق الصحراوية الجزائرية،وذلك عن طريق استحداث مجموعة من المشاريع الاستعمارية تضمن السيطرة والاستغلال الكلي للصحراء الجزائرية،ولقد اخترنا في هذه الدراسة المنظمة المشركة للمناطق الصحراوية *OCRS*كنموذج اقتصادي، ومنطقة ورقلة كعينة مكانية جغرافية، من أجل توضيح إلى أي مدى استطاعت هذه المنظمة أن تحقق أهداف السلطة الاستعمارية في استغلال ثروات الصحراء الجزائرية؟.

اولاً/ إنشاء المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية *OCRS*:

فيما يبدوا لنا أن التطورات المتزايدة في الاهتمام الفرنسي بالصحراء الجزائرية كانت بسبب اشتعال الثورة الجزائرية التي كانت إحدى العوامل الأساسية في التصدي للسياسة الفرنسية بالصحراء الجزائرية،غير انه في المقابل استغل بعض الفرنسيين الثورة الجزائرية وحاولوا إطالة عمرها بغية الحفاظ على أن تبقى الصحراء الجزائرية فرنسية، وبل دعمت ذلك بإصدار قانون رقم 27-57 المؤرخ في 10 جانفي 1957م،الذي ينص على إنشاء المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية،وهو مشروع يسعى إلى تحقيق تنظيم اقتصادي للصحراء،ويحتوي القانون على ثلاثة عشرة مادة،وما يهمنا في هذه الدراسة يمكن استعراضه كالآتي[2]:

المادة رقم01: تنشا منظمة مشتركة للمناطق الصحراوية،تهدف إلى العمل على التطوير الاقتصادي والرقي الاجتماعي للمناطق الصحراوية التابعة للجمهورية الفرنسية والتي تساهم في تسييرها الجزائر،موريتانيا، السودان الفرنسي، النيجر ،التشاد.

المادة رقم02: تضم المنظمة المشركة للمناطق الصحراوية أساسا المناطق الآتية والكائنة بين الجزائر والسودان الفرنسي والنيجر والتشاد وهي:

ا- البلدية المختلطة والأجزاء الملحقة بكولومب بشار، والجزء الملحق بجيري فيل(البيض) الواقع جنوب جبال القصور، وكذا البلديات المحلية وملحقات الساورة،وقورارة،وتوات وتندوف،والآجر،والهقار،والقسم الصحراوي لدائرة قندام وتمبوكتو وقاو.

ب- الأقسام الصحراوية من البلديات المختلطة للاغواط والجلفة والبلديات المحلية وملحقات غرداية،والمنيعة،وورقلة،والبلديات المختلطة لتقرت ووادي سوف،وملحقات تيديكلت،والآجر،والهقار، والقسم الشمالي لدوائر طاوي واقاديس، والمتضمنة لمجموع فرع بيلمة،ومنطقة بيركو انيدي تيبستي.

المادة رقم05/الفقرة الثانية: يمثل المنظمة مندوب عام يعين بمرسوم في مجلس الوزراء وهو المسؤول الأول على تطبيق البرامج المخططة ومراقبتها.

المادة رقم08:تتمتع المنظمة المشركة للمناطق الصحراوية بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي ولها ميزانية للتسيير تحت إشراف رئاسة المجلس.

المادة رقم12: المنظمة ملزمة بتقديم تقرير سنوي عن نشاطها إلى البرلمان،يتم إلحاقه بمشروع الميزانية للمنظمة مع كل سنة مالية.

طبعا مشروع المنظمة المشركة للمناطق الصحراوية جاء باقتراح السيد هوفوي بوانيي *Hauphouet Boigny*[3]،الذي قدمه بدوره إلى مجلس الوزراء بعدما تم عرضه على المجلس الوطني ومجلس الجمهورية،تمت المصادقة عليه في 10 جانفي 1957م[4]،وللإشارة فإن مقترح السيد هوفوي بوانيي*Hauphouet Boigny* كان قد سبقته عدة مقترحات من طرف بعض السياسيين،ونخص بالذكر كلا من السادة بيار كورني*Pierre Corneille* ،وبواسدون *Boisdon*،وجولي بيار*Jolly Pierre* ...وغيرهم،غير أن جل مقترحاتهم لقيت معارضة قوية من طرف بعض أعضاء البرلمان الفرنسي،ومن طرف ممثلي الجزائر في المجلس الوطني،على الرغم من أن مشروع المنظمة المشركة الصحراوية كان سيلقى هو الآخر معارضة مثل الاقتراحات السابقة لولا تحايل الحكومة الفرنسية،وذلك بتمرير المصادقة على المشروع دون موافقة المجالس الإقليمية للمناطق الصحراوية.زيادة على ذلك ونتيجة لمجموعة انتقادات وجهت لهذا المشروع، فإن قانون إنشاء المنظمة المشركة للمناطق الصحراوية كان قد تعرض إلى عدة تعديلات جوهرية نتيجة للأوضاع المستجدة على كافة الأصعدة[5],وعلى الرغم مما جاء به قانون 10 جانفي 1957م من مواد ،هل استطاعت هذه المنظمة أن تحقق أهدافها التي سطرها هذا القانون؟

ثانيا/ انجازات المنظمة بمنطقة ورقلة بين الايجابية والسلبية :

يبدوا انه من خلال قراءتنا لما أنجزته هذه المنظمة على مستوى منطقة ورقلة ما بين 1958و1962م،يمكن القول أنها استطاعت أن تحقق تنمية اقتصادية في إطار ما يخدم المصالح الفرنسية بهذه المناطق خاصة في مجال البنى التحتية والمشاءات القاعدية كالري والتعمير والسكن،وهذا يتجلى من خلال قوة الاعتمادات المخصصة للتمويل والتجهيز،حيث وصل مجموع رصيد المدفوعات لميزانيتي التجهيز والتسيير ما بين 1958م و1959م إلى291،21 مليون فرنك جديد،أي حوالي16%[6],ويمكننا استعراض انجازات المنظمة بمنطقة ورقلة في هذه الفترة كما يلي:

أ- التنمية الاقتصادية:

1- في مجال الاستثمار والصناعة البترولية والكيماوية: لم يكن الاستثمار في الصحراء من الاهتمامات الأولية للإدارة الفرنسية،غير انه بعد اكتشاف البترول والغاز في الخمسينات سارعت السلطة الاستعمارية إلى إعطاء أهمية قصوى لمجال الاستثمار في الصناعة البترولية، حيث سخرت كل الوسائل اللازمة،وقدمت مجموعة من التسهيلات المالية والجمركية لتحقيق ذلك،حيث أصدرت في شان ذلك مجموعة من القوانين[7] ترمي إلى تشجيع وإنشاء المؤسسات الصناعية بالمناطق الصحراوية،فعلى مستوى منطقة ورقلة،وفي إطار التقسيمات الإدارية الجديدة،وبموجب قانون رقم 58-866،الصادر في 20 ديسمبر 1958م والمتعلق بالتنظيم البلدي بعمالتي الواحات والساورة،إنشاء ثلاث بلديات جديدة كاملة الصلاحيات وهي ورقلة، الشعانبة مع بني ثور، سعيد عتبة مع المخادمة[8]، وباعتبار هذه البلديات جديدة،فقد كانت بداية التمنية فيها ضعيفة،لكونها تحتاج إلى ميزانية مالية ضخمة للتنمية المحلية، وعليه في هذا السياق صدر قانون تحت رقم 59-1589 المؤرخ في 31 ديسمبر 1959م،يتعلق بإنشاء الصندوق الصحراوي للتضامن(CSS)الذي يشرف على توزيع العائدات البترولية على العمالات والبلديات بهدف تنميتها،ويكون ذلك وفقا لتوزيع التالي[9]:

- 13 فرنك للساكن الواحد تدفع لبلديات العمالة.
- 6 فرنك للساكن الواحد تدفع للعمالة.
- إلغاء ضريبة الزكاة على المواشي وضريبة اللّزمة على النخيل.
- يستعاد العمل بنظام المساهمة الفردية من الوجهة النظرية.

إضافة إلى ما ذكرناه سابقا،وفي إطار تحويل البترول نحو ارضي الشمال،واستخدام الطاقة الشمسية في الصحراء، أشرفت المنظمة في 19 نوفمبر 1959م على تدشين أول أنبوب لحمل البترول من حوض الحمراء إلى بجاية يبلغ قطره 60سم، وطوله662كلم²، به أربع محطات للضّخ بطاقة تبلغ 15،3مليون من الأطنان في السنة، وفي شهر أوت 1961م تم إنشاء محطة للطاقة الشمسية تابعة لمعهد الطاقة الشمسية بجامعة الجزائر في ثلاث أماكن،إحداهما في المنطقة الصناعية، واثنان في قطاع التطور الريفي لبلدية المخادمة في إطار انجاز جملة من المشاريع الصناعية مثل:تجارب على مواد معاكسة مختلفة، إنتاج هواء ساخن بواسطة الطاقة الشمسية،تصنيع بعض مواد البناء في الفرن الشمسي،إعادة تصنيع الزجاج المكسر،صنع مبيدات للحشرات،تصنيع بعض الأسمدة الفلاحية الخاصة بمزروعات الكلاء والخضر.[10]

2- في مجال النقل البري: سبقت الإشارة إلى أن السلطة الاستعمارية بعد استقرارها بورقلة اهتمت اهتماما كبيرا بصيانة وتشييد طرق المواصلات قصد الربط بين ورقلة والمناطق المجاورة لها، وقد تجسد هذا الاهتمام سنة 1915م حينما أنشأت السلطة الاستعمارية أول طريق بين ورقلة وعين صالح ، بعد ظهور أول سيارة عسكرية متحركة ذاتية[11]،لتتوالى بعدها إنجاز العديد من الطرق بخطى متباطئة نتيجة عدة عراقيل طبيعية وعسكرية،ومع تجدد الاهتمام الفرنسي بالصحراء الجزائرية واكتشاف البترول سنة 1956م،سارعت السلطة الاستعمارية إلى وضع برنامج لانجاز شبكة جديدة للطرق والمواصلات والنقل الحضري سنة 1958م بإشراف المنظمة المشركة للمناطق الصحراوية بهدف تخفيف تكاليف النقل،وتسريع وتيرة البحث والتنقيب عن البترول في المناطق الصحراوية،ولهذا استطاعت المنظمة انجاز ما يلي:

- انجاز الطريق المزفت يربط بين ورقلة وحاسي مسعود.
- انجاز الطريق المزفت يربط بين ورقلة وغرداية.
- إنشاء محطة للنقل البري بمساحة 4 هكتارات،والمنطقة الصناعية بمساحة 60 هكتار.[12]
- انطلاق أول شبكة للنقل الحضري.[13]
- ربط الشبكة الحضارية لورقلة بمحطة حوض الحمراء بحاسي مسعود.[14]

أما فيما يخص النقل الجوي فقد سارعت السلطة الاستعمارية إلى إنشاء العديد من المطارات نظرا لمتطلبات البحث والتنقيب عن البترول، فقد صدر مرسوم بتاريخ 20 نوفمبر 1958م متعلق بتهيئة البنية التحتية لإنشاء مطارات في المناطق الصحراوية، حيث تم لذلك تخصيص قطعة أرضية في ورقلة بمساحة قدرت بـ 114300م²، وقسمت إلى قطعتين الأولى بمساحة 113180م² خصصت كأرضية للمطار، والثانية بمساحة 1120م² خصصت لبناء سكنات للمهندسين الطيارين، ورئيس المطار، وبعض المكاتب لعمال المطار[15]،وفي أول سبتمبر 1959م تم استكمال تهنئة المطار،حيث دشنت حظيرة للطائرات قرب برج المراقبة،وشهدت هذه الحظيرة نشاطا حيويا بسبب

ذهاب وإياب عمال البترول القادمين من الشمال،فحسب إحصائيات المنظمة لسنة 1960م فقد وصل عـدد الركـاب الواصلين الى6003 راكب،و5710 مغادر،كما قامت المنظمة من جانبها في نفس السنة من تهيئة مدرج الحظيرة،كما دلت إحصائيات أخرى للمنظمة لسنة 1962م أن قيمة الاستثمار في مجال النقل الجوي وصلت الى6،5 مليار فرنك قديم.[16]

3 – **في مجال الاتصـالات:**في إطار تحسين خدمة الاتصالات بالمناطق الصحراوية عمدت المنظمة إلى إنشاء شبكة اتصالات هيرتزية تربط بين مختلف جهات الوطن بشماله وجنوبه وشرقه وغربه، وذلك وفقا لثلاثة محاور رئيسية وهي كالتالي[17]:

– المحور الأول: يشمل الجزائر، الاغواط، غرداية، ورقلة.

– المحور الثاني: يشمل قسنطينة، بسكرة،تقرت،ورقلة، حاسي مسعود،عين امناس.

– المحور الثالث: يشمل وهران، بشار،تميمون،ادرار، عين صالح،تمنراست.

وفي ذات السياق قامت المنظمة في أول سبتمبر 1959م بافتتاح الاتصال اللاسلكي والهاتفي المباشـر بـين ورقلة وباريس[18]،وإنشاء شبكة هاتفية أخرى على مستوى حاسي مسعود[19]،كما قامت المنظمة ابتـداءً مـن شـهر جانفي1960م إلى وضع الشبكة الهيرتزية تربط بين الجزائر العاصمة وورقلة مجهزة بهوائيـات مقعـرة قطرهـا حوالي10م[20]،وفي17 نوفمبر 1960م تم تدشين الاتصال الهيرتزي الاغواط– غرداية– ورقلة مع 24 مكالمة فـي نفس الوقت.[21]

4– **في مجال الري:** في إطار استكمال المنظمة لبرنامجها الاقتصادي،عمل فرع الري والتجهيـز الريفـي التـابع للمنظمة، بالتنسيق مع مكتب البحث والتنقيب عن البترول على القيام بمجموعة من الأبحاث العلمية علـى مسـتوى الطبقات الأرضية بورقلة،وذلك لمعرفة كميات الثروة المائية الجوفية من اجل استغلالها واسـتخدامها فيمـا يخـدم المصالح الاستعمارية،وفي هذا الصدد شرعت المنظمة ما بين 1959م و1960م في حملة لحفر 13 بئر على طبقـة ميوبليوسان مجهزة بمضخات[22]، بالإضافة إلى انه تم في شهر ماي 1961م انجاز بئرين: الأول كان على مسـتوى منطقة الحدب على طبقة الابيان عمقه1340م وضغطه لدى الخروج 21كلغ/سم²،وطاقة إنتاجه 4000ل/ث،أما الثاني فكان على مستوى حاسي بن عبد الله على عمق 1380م وبضغط 21كلـغ/سـم²، وبطاقـة إنتاجيـه تصـل إلـى 400ل/ث[23]،زيادة على تشييد خزان لمياه الالبيان بقدرة تخزين 1500م.[24]

5– **في مجال الفلاحة والزراعة:**بناءا على المادة الأولى من قانون إنشاء المنظمة،والتي تهدف إلـى العمـل علـى تطوير الاقتصاد بالمناطق الصحراوية،اتخذت المنظمة عدة إجراءات بغيـة تطـوير وتنميـة الفلاحـة والزراعـة الصحراوية،وذلك باستصلاح الأراضي الزراعية، وتهنئتها ليتم توزيعها على الفلاحين ،وهذا تكملة للدور الذي يقوم به صندوق التمليك والاستثمار الريفي(CAPER) منذ إنشائه سنة 1956م[25]، ولتحقيق هذه السياسة الزراعيـة تـم إسناد المهمة إلى قطاع التطور الريفي(SAR) الذي أنشئ سنة 1958م، والذي كان مقرة بسعيد عتبة[26]، وأول مـا قام به هذا القطاع بذل مجهودا لإعادة إنعاش غابات النخيل بمنطقة بني ثور والمخادمة ، كما صدر مرسوم في 20 نوفمبر1958م ينص على تقديم خدمات هيدرولية وتوزيع تجهيزات فلاحية لصالح فلاحي منطقة المخادمة[27]،وفـي إطار القيام بأبحاث علمية لمختلف مشاكل الفلاحة الصحراوية، وخصوصا مشكل ملوحة مياه السـقي، قـام قطـاع

التطور الريفي سنة 1959م بتجاربه الأولى للسقي النخيل بمياه الالبيان،غير أن هذه التجارب الأولية أعطت نتائج سلبية.[28]

وفيما يخص استفادة فلاحي منطقة ورقلة من مشروع استصلاح الأراضي عن طريق تقديم قروض مالية من صندوق التمليك والاستثمار الزراعي، فقد استفاد عدد كبير منهم بقطعة فلاحية بمساحة0,75 هكتار بها ما بين90 إلى 100 نخلة(جبارة)، حيث وصل عددهم سنة 1960م إلى 3190 فلاح[29]،وعلى الرغم من استفادة الفلاحين من قطع فلاحية، إلا أنهم واجهوا عدة صعوبات، أهمها عدم توفر منابع المياه للسقي، حتى وان وجدت فقد تكون بعيدة عن المساحات الزراعية، فمثلا في شهر أفريل 1960م استفادت المخادمة وسعيد عتبة بمساحة زراعية تقدر بـ51،5 هكتار،غير انه لم يستصلح منها 13 هكتار.[30]

ب – التنمية الاجتماعية:

1– في مجال السكن والتعمير:في إطار المخطط العمراني التنموي بالمناطق الصحراوية وبناء على مرسوم صدر في 19 فيفري 1958م أوكلت المنظمة مهمة تطبيق هذا المخطط إلى شركة معدات البنية التحتية الصحراوية (S.E.L..I.S)،والشركة القومية للبحث واستغلال البترول في الجزائر (S.N.Repal) ، وعليه شرعت هذه الشركات منذ 1958م ببناء العديد من السكنات الاجتماعية والوظيفية وتهيئتها بتقرت وغرداية وبسكرة وادي مية [31]،فبورقلة ابتدأت في شهر ماي 1958م أشغال بناء السكنات ذو الكراء المعتدل والتي بلغ عددها 48 مسكن مقسمة إلى عمارتين كل واحدة مقسمة إلى ثلاثة طوابق، وما يلاحظ على هذه السكنات أنها تختلف من حيث عدد الغرف، وهي موزعة كالآتي[32]:

- 8 مساكن مكونة من غرفتين+ مطبخ
- 18 مسكن مكون من ثلاثة غرف+ مطبخ
- 18 مسكن مكون من أربعة غرف+ مطبخ
- أربعة مساكن مكونة من خمسة غرف + مطبخ

زيادة على بناء السكنات تم إنشاء شبكة لصرف المياه القذرة ،وفي إطار إيجاد حلول لمشكل ارتفاع درجة الحرارة داخل السكنات الاجتماعية القديمة،قامت المنظمة في سنة 1959م بمجموعة من الأبحاث والدراسات العلمية حول نوعية مادة البناء وتطويرها بهدف الحفاظ على درجة معتدلة للحرارة داخل البيوت[33]، وفي سنة 1960م تم بناء 200 سكن من طرف شركة سيليس (SELIS)[34] ،كما تم في نفس السنة انجاز عدة مشاريع عمرانية على مستوى بلدية ورقلة تمثلت في فندق ترانزاتلانتيك، والملعب البلدي، والمعبد البروتستنتي،ومقر جديد لبلدية ورقلة في شكل بيضوي،والسوق المغطاة بشكل دائري بالقصر،والمسبح البلدي وبجواره دار للشباب،بالإضافة إلى بناء 70 وحدة سكنية عسكرية بحي كاريبي، مع اقتراح زيادة بناء 24 وحدة إضافية مستقبلا.[35]

2– في مجال الصحة: من اجل تحسين المستوى الصحي وترقية الحياة الاجتماعية بالمناطق الصحراوية أصدرت السلطة الاستعمار في 27 ماي 1961م قانونا خاص بالتنمية الاجتماعية بعمالتي الواحات والساورة ،حيث خصصت لقطاع الصحة ما يقارب 34500000 ف.ق[36]،فخلال سنة1961م تم بورقلة فتح مستشفي لطب العيون، حيث

استطاع في ظرف شهرين منذ افتتاحه القيام بـــ1800 فحص، و120 عملية جراحية، ليرتفع العدد في نهاية الســـنة الى7610 فحص و820 عملية جراحية.[37]

وإذا ما تمت المقارنة بين ما كان عليه المستوي الصحي في بداية الخمسينات، وما أصبح عليه فـــي بدايـــة الستينات فإننا نلاحظ تطور كبير في الفحوصات والرعاية الطبية،حيث وصل عدد الفحوصات الطبيـــة فـــي ســـنة 1952م إلى 3676 فحص، لينخفض سنة 1956م إلى 1609 فحص[38]، وليرتفع مرة أخرى سنة 1961م إلى 7610 فحص طبي، وهذا يعود إلى تطور الإمكانيات الطبية التي وفرتها السلطة الاستعمارية،كزيادة عدد الأطبـــاء وبنـــاء العديد من المستشفيات،وتسخير فرق طبية متنقلة إلى البدو الرحل.[39]

وعلى الرغم مما قدمته هذه المنظمة، إلا أن قيادة جبهة التحرير الوطني كانت واعية ومتفطنة لما تقوم به في الصحراء الجزائرية، وعليه سعت إلى فضح سياستها المتنكرة في ثوب اقتصادي هدفها الأساســـي لـــيس التنميـــة الاقتصادية والاجتماعية،وإنما هدفها الجوهري التمهيد لمشروع فصل المناطق الصحراوية عن الشمال، وعليه أكدت القيادة الثورية أن هذه المنظمة لن تكون وصية على ثرواتهم الصحراوية، وهذا ما ذكرته في جريدة المجاهـــد:" إن الجزائر لن تقبل أبدا وبأي شكل من الأشكال وصاية اقتصادية من أية قوة عالمية، وبالنسبة للجزائـــر الصـــحراوية فنحن نعتزم اختيار شركائنا بحرية، للحصول على الأموال والتقنيين، عن طريق عقد اتفاقيات متبادلة يـــتم إبرامهـــا وفقا لمصلحة شعبنا".[40]

وفيما يخص سياسة هذه المنظمة بورقلة فقد وجه مجلس عمالة الواحات انتقاد شديد اللهجة حـــول السياســـة الاستغلالية المتبعة من طرف المنظمة في جلستهم المنعقدة بتاريخ 23 ماي 1960م،خاصة فيما يتعلق بانجاز شـــبكة الطرقات[41]، وتهميش مشاورة روؤساء البلديات، مما دفع بالسلطة الاســـتعمارية إلـــى مراجعـــة هـــذه الانتقـــادات واستصدار قرار في 30 ماي 1960م يلزم رؤساء مصالح المنظمة التنسيق والتشاور مع رؤساء البلديات في تنفيـــذ برامجهم الاقتصادية والاجتماعية[42]، زيادة على ذلك ما يلاحظ أيضا وما يلفت النظر هو أن كثرة بناء المستشـــفيات المتخصصة في طب العيون على مستوى المنطقة، ظاهريا كان بهدف القضاء على مرض الرمد الحبيبي الذي كان منتشرا بكثرة وبقوة في الصحراء ، أما باطنيا فكان الخوف من انتقال العدوى إلى السكان الأوروبيين المســـتوطنين والعاملين بورقلة .

وإذا خصصنا الحديث أيضا عن المطار الذي تم انجازه بعين البيضا بورقلة، فقد كان لفائدة العمال الفرنسيين والأجانب العاملين في الشركات البترولية الفرنسية والأجنبية بمنطقة حاسي مسعود، وإلا يا ترى فيمـــا خـــدم هـــذا المطار سكان ورقلة؟ غير انه يمكننا أن نستثني برنامج القطاع الفلاحي الذي استفاد منه سكان ورقلة ايجابيـــا ولـــو نسبيا من حيث حفر وتجديد آبار السقي، وتنظيم زراعة النخيل، واستصـــلاح بعـــض الأراضـــي الزراعية،وهـــذه الاستفادة راجعة بحكم غالبية سكان ورقلة يمتهنون فلاحة الأرض، لكونها مصدر رزقهم وعيشهم.

ومن جهة أخرى لا نغفل النشاط الثوري على مستوى المنطقة، فالقيام بمثل هـــذه الانجـــازات الاقتصـــادية والاجتماعية بورقلة قد يمتص أية حركة شعبية ثورية تهدد بتقـــويض دعـــائم الاســـتعمار بالمنطقـــة،ولا ترضـــى بالإصلاحات السطحية التي يبدلها كل استعمار لإنقاذ مصالحه الأساسية.

خاتمة :

مما سبق ذكره وأمام هذه الانجازات يبدوا لنا أن المنظمة المشركة للمناطق الصحراوية- حتى لو سلمنا بذلك- جاءت فعلا للتنمية الاقتصادية والترقية الاجتماعية للصحراء الجزائرية،بل في نظر السلطة الاستعمارية امتداد للمشاريع الاقتصادية والاجتماعية في الشمال مثل مصانع عنابة وارزيو، ومشروع قسنطينة، غير أن الشيء المؤكد والعارف بخفايا السياسة الاستعمارية بالمناطق الصحراوية يرى أن هذه الانجازات ما هي إلا مناورة استعمارية غير مباشرة تخدم الاقتصاد والمجتمع الفرنسي على حساب سكان المجتمع الصحراوي،وهو ما أكدته جبهة التحرير الوطني في مواثيقها على أن هذه المنظمة ما هي إلا وكالة دولية لنهب الصحراء واستغلالها، وإلا بماذا نفسر غياب السياسة التنموية الفرنسية في الصحراء الجزائرية قبل اكتشاف البترول؟ حيث ظلت هذه المنطقة مند استقرار الفرنسيين بها غائبة عن أي برنامج تنموي اجتماعي كان أو اقتصادي.

الهوامش :

[1] P.Passager, **Ouargla (Sahara Constantinois)**,Institut pasteur d'Algérie,1957, p105

[2] J.O.R.F, du 11 Janvier 1957,p578

[3] هوفوي بوانيي*Hauphouet Boigny* : الوزير المنتدب لدى رئاسة مجلس الوزراء في حكومة قي موليه، ورئيس جمهورية ساحل العاج فيما بعد

[4] J.O.R.F, du 11 Janvier 1957,p578

[5] محمد بن دارة، **السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية ما بين 1952- 1962**، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة(مخ)،جامعة الجزائر،1998/1999،ص 76

[6] محمد بن دارة ،المرجع السابق، ص89

[7] مثل: قانون رقم 1248-58 المؤرخ في 18 ديسمبر1958م والمتعلق بتنظيم الشركات الصحراوية للتنمية،وقانون 7 جانفي 1959م متعلق بالمساهمة المالية للمنظمة المشركة للمناطق الصحراوية ،وقانون11 سبتمبر 1959م يتعلق بالإجراءات ذات الطابع الضريبي

[8] J.O.R.F, du 23 Septembre 1958,p 8738

[9] C.D.A.W.O, B574 , Rapport sur la politique du crédit de la Caisse Saharienne de Solidarité 1959

[10] Nouvelles du Sahara , bulletin périodique d'information économique et financiers ,N°48, 26 /08 / 1961

[11] دوني بيلي ، **معالم لتاريخ ورقلة 1872-1992**، تر: علي ايدر،ط2، 1995، ص43

[12] S.E.L.I.S, Etude Générale d'aménagement de Ouargla ,Rapport préliminaire, paris,1960 ,p158

[13] Ibid,p160

[14] Ibid,p158

[15] C.D.A.W.O, B 62,Bulletin officiel de l'Organisation de Coopération dans des Régions Sahariennes, N°11,p183.

[16] O.C.R.S ,dossier établi par le S.R.P.I , op.cit

[17] Ibid

[18] جريدة المجاهد،«**الصحراء الجزائرية من ماكس لوجون إلى دي غول** »،ع93،بتاريخ 10 أفريل 1961،(ج4، طبعة خاصة 2007)، ص9.

[19] Bulletin d'Information de l'Organisation des Régions Sahariennes, 8 Octobre 1959

[20] Bulletin d'Information de l'Organisation des Régions Sahariennes, 1 Janvier1960

[21] Nouvelles du Sahara, N°39, 26 Décembre 1960

[22] M.R.Brigol, Op.Cit. pp 149-150

[23] Ibid, p 131

[24] Ibid, p 149

[25] J.J.Perennes , **Structures Agraires et Décolonisation Les Oasis de l' Oued R'hir (Algérie)** Alger, O.P.U,1979,pp 128-133

[26]دوني بيلي، المرجع السابق، ص91

[27] Bulletin Officiel de l'Organisation de Coopération dans des Régions Sahariennes, N°11,p181

[28] M.R.Brigol, **Le Pays de Ouargla**, Publication du Département Géographie de l'Université de Paris-Sorbonne, Paris,1975. p164

[29] Nouvelles du Sahara, N°6, Décember1963-Janvier 1964

[30]دوني بيلي، المرجع السابق، ص99

[31] Bulletin officiel de l'Organisation de Coopération dans des Régions Sahariennes1958, N°2,p13

[32] (SELIS), Op.Cit, pp119-120

[33] J.Dubief **, le Climat du sahara**,alger,T1,1959,PP 113-114

[34] (SELIS), Op.Cit, p158

[35]دوني بيلي، المرجع السابق، ص102

[36] Loi de programme N° 61-515 du 27mai 1961,J.O.R.F, du 28 mai 1961,p4829

[37] Bulletin de Liaison Sahariennes, N°42, juin 1961,p186

[38] P.Passager,Op.Cit, p161

[39] Bulletin de Liaison Sahariennes, N°42, Op.Cit ,p186

[40]Ibid

[41] C.D.A.W.O , B298 ,Conseil général des oasis, procès verbal de la session extraordinaire du 23 mai 1960

[42]J.O.R.F, du 11 Juin 1960,p 5265.